الكفاح المسلح
لأهالي طرابلس الغرب ضد الأتراك
(1835 - 1858)

لم تكن السهولة التي تخلص بها مصطفى نجيب من الأسرة القرمانلية بأي صورة من الصور شاهداً على حالة الارتياب وعدم الثقة التي كانت تحيط بالأتراك على كامل تراب طرابلس الغرب.

فمثلما هو الأمر بالنسبة للأسرة القرمانلية كان الأتراك الذين حلوا محلها غرباء بالنسبة للأهالي ومغتصبين للسلطة في البلاد. ولهذا ليس من الغريب أن يقف الزعيمان الاقطاعيان غومة بن خليفة وعبد الجليل موقف الحياد خلال العمليات الحربية بين ممثليْ الأسرة القرمانلية وأن يترقبا في الوقت نفسه ضعف كل من علي وأحمد القرمانلي ليتمكنا في الوقت المناسب من الاستيلاء على السلطة في الإيالة. كما أنهما لم يدفعا الضرائب خلال انشغال الجانبين بالصراع، وكانا مطلقي السيادة في مناطقهما وقد حاول غومة ابن خليفة وعبد الجليل أن يحتفظا بهذه الاستقلالية في عهد الترك أيضاً.

فبعد استيلاء الأتراك على طرابلس لم يستجب زعماء وشيوخ القبائل لنداء مصطفى نجيب من أجل تقديم الولاء للسلطات الجديدة. فقد كان الحاكم التركي يحاول باصرار أن يخضع طرابلس الغرب وخاصة منها المناطق الجبلية من غريان

ويفرن وجادو والتي تخترقها الطرق الممتدة من أفريقيا الوسطى إلى البحر الأبيض المتوسط.

كانت قبيلة المحاميد تشغل كامل منطقة الجبل الغربي وفي عهد القرمانلية كان يسمح لشيوخ هذه القبائل بأن يجمعوا بأنفسهم الضرائب من أبناء قبيلتهم ومن القبائل المجاورة للمحاميد وبأن يستبقوا لأنفسهم جزءاً معيناً منها. وعند استيلاء الأتراك على طرابلس كان غومة بن خليفة حاكم الجبل الغربي.

كان غومة الوحيد الذي استجاب لنداء الوالي التركي. ففي يوليو سنة 1835 قدم إلى طرابلس صحبة وفد من قبائل الجبل الغربي ليعبر عن ولائه للامبراطورية العثمانية وللسلطان ـ خليفة المسلمين. وبعد أن قدم الشكر إلى غومة بن خليفة على تأييده وولائه للسلطات التركية طلب منه البقاء لإجراء المشورة جول قضايا إدارة الولاية، وما إن غادر الوفد المدينة حتى ألقي القبض على غومة بن خليفة وأودع السجن.

لقد كشفت أول خطوات الإدارة التركية ما الذي تعنيه من الناحية العملية عودة طرابلس الغرب إلى الحكم المطلق للسلطان فعلى أثر الاستيلاء على طرابلس شرع مصطفى نجيب بفرض النظم القاسية في البلاد. فاستأنف نظام الضرائب المرهقة في الولاية وأثار غدره بغومة بن خليفة الذي كان يرى فيه أشد أعداء الإدارة التركية الجديدة موجة واسعة من السخط بين الأهالي، حتى أن قبيلة المحاميد هددت بالثورة. وقد تجسّد هذا السخط بادىء الأمر في المقاومة السلبية لسكان الشريط الساحلي. فالقبائل المقيمة في منطقة طرابلس أمسكت عن القدوم بمحاصيلها إلى أسواق العاصمة وصارت تتوجه إلى تاجوراء حيث لم يستطع الأتراك أن يفرضوا الرقابة الفعالة؛ وسرعان ما صارت تاجوراء مركزاً هاماً للتجارة.

إن اعتقال غومة بن خليفة الذي كان الفرنسيون يخططون أن يصلوا بمساعدته إلى إعادة الأسرة القرمانلية قد أثار الانفعال في الأوساط الحاكمة

بفرنسا فقامت، عن طريق سفيرها في استامبول، بالضغط على الباب العالي. ثم أن امتناع قادة الدواخل في ولاية طرابلس وشيوخها عن التعاون مع مصطفى نجيب، واستياء فرنسا من الإطاحة بالأسرة القرمانلية ـ كل ذلك انتهى بالأتراك إلى استبدال الوالي الأول مصطفى نجيب بغرض التخفيف ولو قليلاً من حدة توتر الوضع.

وفي سبتمبر 1835 وصل طرابلس الوالي الجديد محمد رائف باشا. وكان بين التعليمات الموجهة إليه من الباب العالي إعادة الهدوء والاستقرار إلى المناطق الداخلية والعمل، من أجل هذه الغاية، على تخفيف الجور الذي تعرّض له السكان من طرف القرمانلية. ومنحت للوالي الجديد الحرية الكاملة في التصرف كما أعطيت له الضمانات في تقديم أية مساعدة عسكرية للحفاظ على الأمن في البلاد.

كانت الخطوة الأولى التي قام بها محمد رائف والتي هدأت قليلاً من هياج السكان وقدمت بعض الترضية للفرنسيين مع إطلاق سراح غومة بن خليفة والسماح له بالعودة إلى أرضه. وبعد ذلك ساد هدوء نسبي ولفترة معينة في البلاد. وفي الوقت نفسه واصل السكان العرب ـ البربر مقاطعتهم السلبية لإجراءات محمد رائف وذلك كراهية منهم للخضوع للسلطات التركية.

كان أكثر ما خيب آمال الوالي الجديد مدينة تاجوراء التي غدت بؤرة المقاومة ضد الإدارة التركية. يضاف إلى هذا أن ازدهارها كمركز تجاري حرم الأتراك من موارد معتبرة. ولم يطل الوقت حتى تم إيجاد الذريعة لتسديد ضربة قاصمة للمدينة. فبناء على أمر الوالي كان على أم محمد القرامانلي المنتحر وأخته أن تعودا إلى طرابلس على اعتبار أنهما مثيرتان للقلاقل. لكن الأم والأخت طلبتا اللجوء إلى التاجوريين الذين حموهما ولم يسلموهما للسلطات التركية. وتذرعت جيوش الوالي النظامية بهذه الحجة لتنقض في 31 من يناير 1836 على تاجوراء. وسقط عدد كبير من الجانبين صريعاً وكان عدد من استشهد من التاجوريين فقط حوالي الـ 500. وحلت الكارثة بوجه خاص بالتجار الذين

كانت الحملة موجهة ضدهم في الأصل، وكان هدفها تصفية تاجوراء كمركز تجاري بل وقد تصرفوا نحو التجار على أنهم أسرى حرب وتم الاستيلاء على متاجرهم وأملاكهم أو تدميرها. وفرّ عدد كبير من أهل تاجوراء إلى مناطق أخرى من البلاد. وكان مسلك محمد رائف الداي نحو أهل تاجوراء سبباً في استنفار قادة القبائل وشيوخها.

إن الرسالة المتبقية من محمد رائف إلى الصدر الأعظم والمتعلقة بابعاد بعض الأشخاص المعادين عن طرابلس وتوجيه الجيوش إلى هناك لإقرار الأمن تكشف عن استراتيجية هذا الوالي وتكتيكه. فقد كتب أنه لإقرار الأمن في البلاد لا بد من ارسال ألفين من الخيّالة لأن السكان لن يدخلوا في الطاعة بإرادتهم. وتنصح رسالة الوالي هذه بمشاعر فوقيّة الأتراك العنصرية ضد الأقليات القومية في الامبراطورية العثمانية من العرب والبربر، كما تدل أيضاً على أن الأتراك كانوا يضمرون الكراهية للأهالي العرب ـ البربر وينوون الإمساك بهم في قبضة الرعب [101، ص 533].

وهكذا فإن محمد رائف واصل اخضاع المراكز المأهولة حول طرابلس فيما كان ينتظر المساعدة المطلوبة من الباب العالي. وقد استولى على جنزور والزاوية وأجبر أهاليهما على دفع الضرائب. لكن نجاحات الإدارة التركية في مقاومة أهالي طرابلس الغرب انتهت عند هذا. فالعنف الذي أظهره الأتراك ضد الطرابلسيين فضحهم كمستعبدين جدد وليس كحماة من التدخل الأجنبي. وأمام خطر العبودية وفقدان الاستقلال والحرية أبرم عبد الجليل وغومة بن خليفة اتفاقاً حول النضال المشترك ضد الأتراك وانضم إليهما فيما بعد زعيم مصراتة عثمان الأدغم آغا وحاكم ترهونة أحمد المريض اللذان كانا يتطلعان إلى الحفاظ على الاستقلالية التامة لممتلكاتهما عن الإدارة التركية. وعلى هذا فإن كامل أراضي طرابلس الغرب باستثناء مدينة طرابلس وضواحيها كان في أيدي القبائل غير الخاضعة.

كانت الحاميات التركية القليلة العدد نسبياً والموزعة في طرابلس

وضواحيها غير قادرة على خوض صراع مسلح مع الثائرين الذين أخذوا يمارسون تكتيك حرب العصابات. وعلى الرغم من التوتر المتفاقم في العلاقات بين السلطان وبين محمد علي حاكم مصر، وهو ما استوجب وجود قسم كبير من القوات التركية في الليبانتو، فإن تركيا سارعت، خوفاً من أن يقوم التحالف بين مختلف زعماء طرابلس الغرب، إلى فرز الجند للقضاء على المقاومة الشعبية في الولاية. ففي الـ 22 من يونيو سنة 1836 ألقت 12 سفينة مراسيها في طرابلس وعلى متنها حوالي الـ 3 آلاف مقاتل من بينهم 300 من الخيالة. كما حملت السفن المدافع والذخائر الحربية والمؤن. وكانت بقيادة طاهر باشا الذي عين في منصب الوالي الجديد في حال نجاح الحملة.

أثار وصول الأسطول الكبير إلى غربي المتوسط قلقاً فقد كانوا يخشون أن تكون هذه الحملة أول خطوة نحو إنهاء استقلال تونس وفرض الإدارة التركية المباشرة هناك كما حدث في إيالة طرابلس الغرب. وقدر الفرنسيون أيضاً أن يقوم الأتراك أيضاً بتقديم العون إلى الجزائريين الذين لم تكسر شوكة مقاومتهم بصفة نهائية إلا بعد عشرين سنة. ولهذا فإنهم لم يتمهلوا في استعراض قوتهم العسكرية البحرية، وأرسلوا في الـ 10 من يونيو أسطولاً من خمس سفن لزيارة تونس وطرابلس. وعند الوصول إلى طرابلس قام قائد الأسطول الفرنسي، نائب الإميرال لالاندي بزيارة إلى طاهر باشا الذي أكد له أن لا علاقة لمهمته بتخوفات الفرنسيين على الاطلاق.

وجه طاهر باشا الرسائل إلى جميع شيوخ القبائل وبعض كبار زعماء المناطق المنفصلة يطلب منهم المثول بين يديه وتأكيد خضوعهم للسلطان وولاءهم للإدارة التركية ويهددهم في حال الرفض بالسلاح. وعلى الرغم من الإنذار فإن أحداً لم يستجب للنداء.

وبعد انتظار لا طائل وراءه مدة 19 يوماً شحن طاهر باشا سفنه بالقوات التركية التي كانت موزعة على الخيم قريباً من طرابلس وأضاف إليها ألفين من العسكر المسلحين من سكان المنشية والساحل واتجه بالأسطول إلى مصراتة،

التي وصل إليها أيضاً، وبعد فترة قصيرة، وصل طابوران اضافيان من تونس عن طريق البحر [133، ص 193] بقيادة أحمد باي. وبالاستيلاء على مصراتة تمكن طاهر باشا من فرض رقابته على المناطق الداخلية من الولاية وفتح الطريق إلى فزان التي تؤدي إليها أقصر الطرق من مصراتة.

أبدى أهالي مصراتة والمناطق المجاورة لها مقاومة عنيدة في وجه القوات التركية النظامية. وتواصلت المعارك دون هوادة مدة 28 يوماً. [84، ص 300]. وتكبد الجانبان خسائر فادحة وفي النهاية انكسرت جيوش عثمان الأدغم حاكم مصراتة. وفي الـ 9 من أغسطس سنة 1836 انسحب قسم من السكان ليواصلوا المقاومة فيما بعد وكان من بينهم عثمان الأدغم الذي لاذ بترهونة. وأقيمت إدارة جديدة في مصراتة عين فيها الموظفون الأتراك بينما وزعت المناصب الدنيا على ممثلي السكان العرب المحليين. وعادت الجيوش التركية والقوات المحلية المسلحة إلى طرابلس بطريق البر. وكان الأهالي يواجهونهم بالمقاومة خلال طريق العودة. إلا أنه كان من اليسير على الجنود الأتراك الجيدي التسليح والتموين اخماد هذه التحركات المتفرقة.

ونتيجة لذلك أخضعت للأتراك جميع المناطق المأهولة من مصراتة إلى طرابلس. وبعد 20 يوماً من الإقامة بطرابلس وبعد أن أعاد الجيش التركي تنظيمه واستعاد ما ينقصه من معدات ومؤن تحرك باتجاه ترهونة التي كان قد حدث خلاف بين أهلها قبل وصول الجيش التركي فقد قرر قسم من السكان الخضوع للأتراك خوفاً من بطشهم وقرر القسم الآخر مواصلة المقاومة وكان عثمان الأدغم من بين هؤلاء، وانسحبت هذه الفرقة إلى غريان وهي تخوض معاركها وتأتّى لقسم من فصائلها المسلحة أن يختبىء في ضواحي المدينة إلا أنه تم القبض على عثمان الأدغم وأرسل إلى استامبول.

راح طاهر باشا يخمد بفعالية وقسوة كل مظهر من مظاهر عصيان الأهالي مهما كان تافهاً. ونظير هذه النجاحات في اخماد الاضطرابات عينه السلطان والياً جديداً على طرابلس في نهاية سنة 1837 [84، ص 300] وقد ضاعف هذا التعيين

من ضرواته في «تطويع» الأهالي الذين تفشى بينهم وباء الطاعون وأخذت تعاني منه بالدرجة الأولى مدينة طرابلس التي تعاني من وضع صحي سيء. وتشير المعطيات الأقرب إلى الدقة أنه قد هلك في ضواحي العاصمة، في الزاوية، غريان وحتى فزان ما يقارب من 80 ألف إنسان [84، ص 301] وحاول طاهر باشا بكل الوسائل أن يرسخ سلطته في البلاد التي أصبحت ضحية الطاعون فكان من جهة يطبق سياسة البطش القاسي بالأهالي ومن جهة أخرى يستعرض كراهيته للأجانب المسيحيين.

وكان مسلك الجنود الأنفار الأتراك يتسق ومسلك كبار الموظفين. فكان أهالي مدينة طرابلس والأوروبيون القاطنون فيها يعانون قبل كل شيء من ضروب استنزاف الجنود وابتزازهم. وقد أغلق التجار حوانيتهم لفترة ردّاً على النّهب التركي.

وفي الوقت نفسه كان طاهر باشا يتطلع إلى تحطيم العدو الأساسي للنظام التركي في الولاية، وهو غومة بن خليفة، الذي استقر بعد خروجه من السجن في يفرن. وبعد قليل سنحت الفرصة لتحقيق ذلك.

ففي ربيع 1837 جرت مباراة بين متقدمين لطلب يد جبلية حسناء. ووفقاً لعادة قديمة تتزوج الفتاة بمن يفوز في المباراة التي تجري في الفروسية والرمي بالبندقية. وكان المتنافسان على يد الفتاة غومة بن خليفة وابن عمه بيري [47، ص 33]. وأعلن شيخ القبيلة أن بيري الأكثر فروسية والأمهر في الرماية. فقرر غومة المطعون في الصميم والأبي النفس أن ينتقم من خصمه، صاحب الحظ السعيد. ونتيجة لمحاولة اغتيال بيري والتي جرت تحت جنح الظلام قتل بالصدفة واحداً آخر من أقربائه وأدى القتل إلى انصداع داخل القبيلة بين أنصار غومة بن خليفة وأعدائه. وتفاقمت حدة العلاقات بين الجانبين المتصارعين إلى درجة أن قاسم، الأخ الأصغر لبيري، توجه مع أصدقائه إلى الوالي التركي في طرابلس ليبلغ عن موافقة يفرن وكامل الجبل الغربي على الانضواء تحت لواء الأتراك. ولما علم غومة بن خليفة بالخطط المشتركة لأعدائه بذل قصارى جهوده لضم

صفوف المعادين للنظام التركي، فكان إلى جانبه غالبية قبيلة المحاميد وقبيلة أولاد عطية العربية وجميع البربر المستعربين في الجبل الغربي. وبالإضافة إلى ذلك اتخذ غومة الاجراءات ليجتذب إلى جانبه ثوار غريان الذين لم يخضعوا للسيادة التركية.

واستذوق طاهر باشا مقدماً طعم الانتصار السهل على غومة بن خليفة إلا أن جنوده استقبلوا بمقاومة ضارية من السكان عند وصولهم الجبل الغربي. ففي المعارك الحامية الوطيس أظهرت فصائل غومة بن خليفة بسالة وشجاعة منقطعة النظير. وزادت قسوة الجنود الأتراك وانعدام الرحمة في قلوبهم من تصميم أهل الجبل الغربي على المقاومة. وأجبرت خسائر الأتراك الكبيرة في القوة الحية طاهر باشا على وقف الهجوم بينما قام غومة بن خليفة بهجمات في منطقة الزاوية وزوارة وعاد إلى يفرن بغنائم كبيرة. وأدى انتصار غومة على الجيوش التركية وما تلا ذلك من عقد الهدنة معهم إلى أن التفّت حوله جميع سكان الجبل الغربي وأعلنوه بطلهم منذ ذلك الحين. وبعد ذلك اعترف سكان غريان بغومة بن خليفة حاكماً عليهم.

كانت هزيمة جيوش طاهر باشا في الجبل الغربي واستياء القناصل الأجانب في طرابلس من السياسة التي كان يطبقها نحو الدول الأجنبية سبباً في استدعائه بعد فترة قصيرة وقد أجبر النزاع التركي ـ المصري الذي اشتدت حدته في تلك الفترة الباب العالي على أن يرسل إلى ولاية طرابلس والياً يطبق فيها سياسة سلمية فوقع الاختيار على حسن باشا.

تلخصت سياسة الوالي الجديد في التوصل بالوسائل السلمية إلى تدعيم مواقف الإدارة التركية على كامل تراب الولاية وهو ما فشل سابقوه في تحقيقه بالوسائل الحربية. فحاول حسن باشا أن يقيم علاقات ودية مع زعماء القبائل وأن يستحوذ على قلوب السكان جميعاً. ومع وصوله بدأ التوكيد في خطب الجمعة التي تلقى في المساجد على أن الأتراك والعرب يدينون بدين واحد وأن عدوهم المشترك هم الأجانب والفرنسيون بالدرجة الأولى. كما نشرت على نطاق واسع

اشاعة تقول بأن حسن باشا إنما جاء ليقدم العون للأشقاء الجزائريين الذين يناضلون ضد الغزاة الفرنسيين. وجرت أحاديث مطولة عن ضرورات الأعداد «للجهاد» ضد فرنسا. وقد لقيت هذه المواعظ نجاحاً فعرب طرابلس الغرب يتعاطفون مع النضال البطولي للشعب الجزائري بقيادة عبد القادر. وكان الموضوع الآخر للمواعظ مساعدة تونس التي يتهددها خطر الاحتلال الفرنسي. وكان الأتراك بنشرهم لهذه الدعاية يهدفون إلى أمرين: ضمان تأييد سكان طرابلس الغرب في الصراع ضد الأجانب من جهة ومن جهة أخرى تهديد مصالح فرنسا سواء في الجزائر أم في تونس بهدف صرفها عن مساعدة محمد علي في نزاعه ضد الامبراطورية في العثمانية. ولتعزيز الدعاية التي اتسع نطاق نشرها وصل إلى طرابلس في أغسطس من 1838 أسطول تركي بقيادة أحمد مشير. وربط وصوله بإمكانية فرض إدارة الأتراك المباشرة على تونس وبدء التدخل في شؤون الجزائر.

إلا أن الفرنسيين كانوا يرقبون الخطط التركية بعيون يقظة. فكان الأسطول المتوسطي برئاسة لا لاندي يمخر عباب البحر على طول سواحل تونس والجزائر وطرابلس الغرب مستعداً في أي لحظة للعمليات القتالية من أجل الحيلولة دون تقديم الأتراك المساعدة للثوار الجزائريين.

في سبتمبر سنة 1837 تم في تونس، وبأمر من مصطفى باي، تنفيذ الإعدام بالوزير الأول تابو شاكر الذي كان على اتصال بالأتراك والذي كان منظم التدخل التركي المزمع في الجزائر ونصير إعادة الحكم التركي المباشر إلى تونس. وقد أثار هذا الحادث تعقيداً في علاقة الامبراطورية العثمانية بتونس كما أشاع الاضطراب في مخططات الباب العالي في الشمال الافريقي وأخر تنفيذها.

وبالإضافة إلى الدعوة لوحدة المسلمين في النضال ضد الفرنسيين «الكفار» أخذ الأتراك يطبقون سياسة أكثر مرونة بالنسبة للأهالي. ففي أغسطس سنة 1837 وصل مع الأسطول العثماني عثمان الأدغم الذي أقام أسيراً في استامبول حوالي سنة، وقد أعاده الباب العالي إلى بلاده مغموراً بالهدايا النفيسة. وقام السلطان

بهذا المسلك الأريحي ليكسب شعبية بين السكان ويخفف قليلاً من الانطباعات المتعلقة بالعمليات الدامية لطاهر باشا المتعجرف البطاش.

وسلك حسن باشا مسلك التنازل أمام عبد الجليل وغومة بن خليفة. ففي مجرى المحادثات معهما كحاكمين مستقلين لفزان والجبل الغربي تمكن الوالي التركي من الاتفاق على أن يدفع عبد الجليل كل سنة للامبراطورية العثمانية 25 ألف قرش ويدفع غومة بن خليفة 8 آلاف قرش. ولكن لم يطل الوقت حتى قام حسن باشا بسبب من نقص الأموال لديه لدفع مرتبات الجند بمطالبة الاثنين بتسديد الديون المستحقة عليهما من الماضي. وأدى هذا المطلب إلى قيامهما بقطع المفاوضات. كما أدى صمود قائدي الثوار إلى قيام شيوخ عدد كبير من القبائل، اضطرت تحت التهديد بالقوة إلى الخضوع للأتراك وإلى دفع الضرائب لهم، بالخروج أيضاً عن طاعة الإدارة التركية.

وعلى هذا فإن سياسة حسن باشا على الرغم من أنها هدّأت التناقض بين الأتراك والأهالي وخاصة فيما يخص الصراع مع الفرنسيين لم تتوصل في الوقت نفسه إلى تحطيم صمود الطرابلسيين في إرادتهم الدفاع عن استقلالهم ضد أي من المستعبدين. ورداً على ذلك حاول حسن باشا أن يغير تكتيكه وأن ينتقل من سياسة التنازلات إلى سياسة القوة على نحو ما فعل سابقوه ولكن هذه المحاولات أيضاً لم تسفر عن نتيجة. فقد قام عدة مرات باختيار الجنود من بين الأهالي وانهمك في تدريبهم لاستخدامهم في قمع الحركات المناوئة للأتراك على أيدي الطرابلسيين أنفسهم ثم كان يصرفهم بعد ذلك بسبب انعدام الأموال اللازمة بل إنه لم يدفع للجنود الأتراك مرتباتهم على مدى عشرة شهور. وعلى هذا آلت سياسة التطويع. من الناحية العملية إلى الفشل. ولم يكن حسن باشا عند نهاية حكمه، يحكم، من الناحية العملية غير طرابلس وبعض ضواحيها بينما كانت بقية أراضي الولاية تحت سلطة القادة والشيوخ المحليين.

وفي ذلك الوقت ساءت الأوضاع في الامبراطورية العثمانية نفسها إلى حد كبير. إذ كان محمد علي يطمح، بمؤزارة فرنسا، إلى وضع يديه على الأراضي

العثمانية في الليبانتو والشمال الافريقي. وإزاء ذلك حاول الباب العالي سنة 1838 أن يضغط على فرنسا بإرسال أسطول حربي إلى تونس بقيادة طاهر باشا. إلا أن الفرنسيين علموا بالعملية المدبرة فما أن أَطَلَ الأسطول التركي على ميناء تونس حتى اكتشف أن أسطول الأميرال لالاندي يترصده هناك. وبعد فشل العملية عادت السفن التركية بجنودها نحو الشواطىء التركية.

في بداية 1839 قرر الباب العالي استئناف العمليات العسكرية ضد الباشا المصري. ولهذه الغاية حشدت الجيوش التركية عند حدود سوريا. وأيد الديوان الذي جمعه السلطان في يناير 1839 قرار بدء الحرب. وفي نهاية إبريل دخلت الجيوش بقيادة حافظ باشا سوريا وعبرت الفرات واصطدمت بالجيوش المصرية. وفي يونيو 1839 لحقت بالجيش العثماني هزيمة نكراء في المعركة التي دارت قرب نصيبين وبعد قليل من الزمن انضم الأسطول التركي إلى الباشا المصري.

ولم يكن لأمثال هذه الأحداث إلا أن تنعكس على الوضع في ولاية طرابلس، وعلى تكتيك علي عشقر باشا الذي كان قد وصل إلى طرابلس في سبتمبر 1838، ولحقت به سفينتان حربيتان محملتان بالجنود والخيالة بالإضافة إلى الذخائر والمواد الحربية.

ومن جديد وجه عشقر باشا القوات التي وصلته نحو برقة التي كانت بصفة كلية في أيدي القبائل غير الخاضعة وما كانت تدفع الضرائب. وقد عين حليم بك، قائد الخيالة متصرفاً في تلك المنطقة. وبسرعة قامت القوات التركية باخضاع سكان بنغازي ودرنة. ولكن تم بعد ذلك بوقت قصير استدعاء غالبية القوات الموجودة في طرابلس الغرب إلى سوريا بمناسبة بدء العمليات القتالية هناك.

ونتيجة للوضع السيء في الامبراطورية العثمانية حاول علي عشقر أن يطبق سياسة أكثر مرونة داخل الولاية. فاستأنف المفاوضات مع قائدي الثوار، غومة بن خليفة وعبد الجليل، على أساس تنازلات ملموسة إذ كفَّ عن مطالبتهما

بدفع ضرائب السنوات السابقة. وعلى الرغم من الاتفاق الذي تم التوصل إليه فإن أحداً لم يكن يستعد لتنفيذه سواء غومة بن خليفة أو عبد الجليل. فعند جمع محصول 1839 لم يكن سكان المناطق التي يشرف الثوار عليها يبدون استعداداً لدفع الضرائب. فهزائم الباب العالي أمام محمد علي كان ملهماً لقادة القبائل في صراعهم ضد الأتراك. فهم لم يمتنعوا فقط عن دفع الأتاوات بل وراحوا يوسعون تدريجياً من الأراضي التي كانت خاضعة خضوعاً تاماً لسيطرتهم.

وباستغلال ضعف القوات التركية بدأ عبد الجليل وغومة بن خليفة يتحركان باتجاه طرابلس. قامت فصائل خيالة البدو بهجمات مباغتة على الحاميات التركية المبعثرة وصارت تخرب الأرتال والقوافل التركية. واستولت قوات عبد الجليل المسلحة على تاورغاء التي كانت فيها حامية تركية ووصلت طلائع قواته إلى زليطن والخمس ومصراتة. ولم يطل الوقت حتى سقطت هذه المدن أيضاً في أيدي الثوار. وعمل غومة بن خليفة بحظ وافر من النجاح فوسع سيطرته على الأراضي التي كانت منذ فترة قصيرة خاضعة للأتراك وهاجمت فصائله الحاميات التركية في الزاوية وجنزور كما عملت فصائل الثوار في منطقة طرابلس أيضاً. وفي نهاية 1839 وبداية 1840 كانت أراضي الولاية برمتها ـ باستثناء طرابلس ـ في أيدي الثوار.

خلال الحملة السورية لسنة 1840 والتي قامت بها القوى البحرية الحربية الإنكليزية والنمساوية تحت شعار الدفاع عن وحدة الامبراطورية العثمانية وإعادة سوريا ولبنان إلى حظيرة السلطان ثم ضرب قوات محمد علي واخراجها من الليبانتو. فصراع انكلترا من أجل الإبقاء على سيطرة الامبراطورية العثمانية على سوريا ولبنان ومصر كان يتجاوب مع مصالح البروجوازية البريطانية لأنه مكنها من ترسيخ أقدامها في هذه المناطق ومن ازاحة الفرنسيين عن أسواق الشرق الأوسط والشمال الافريقي.

بعد اخماد حركة محمد علي بمساعدة الإنجليز انصرف السلطان عبد المجيد إلى ضبط النظام في ولاية طرابلس. ولهذه الغاية قذف الأتراك بجزء من

جيوشهم من سوريا ولبنان إلى طرابلس. وعيّن أحمد باشا القاسي العديم الرحمة قائداً لجيوش الولاية وكان المخطط التركي يتلخص في اخماد المقاومة الشعبية بخرق القطاع الذي يشرف عليه الثوار إلى جزئين ينفصل أحدهما على الآخر والوصول بذلك إلى خرق العمل المنسق والذي لم يكن قد توثق بعد بين القائدين الرئيسين للمقاومة في طرابلس الغرب.

ركز الوالي علي عشقر القوات التركية النظامية في منطقة الخمس حيث جرى حشد الفصائل العسكرية المكونة من القولوغلية. وسددت الضربة الرئيسة إلى عبد الجليل وقد استطاع الأتراك أن يستولوا بسرعة على الخمس نتيجةً للضربة المفاجئة ودارت المعركة الدامية الرهيبة التي استمرت ثماني ساعات في منطقة مسلاتة.

لم تكن القوى متكافئة، واضطر الثوار إلى الانسحاب تاركين الأسلحة والذخائر فوق أرض المعركة. وكان الانسحاب إلى الدواخل سريعاً إلى درجة أن عبد الجليل خلَّف في الخمس إحدى زوجاته بناء على قول الأنصاري [149، ص 346].

كان ذلك أول انتصار حققه الأتراك بعد سلسلة من الهزائم. وعلى هذا الانتصار قلِّد على عشقر وقائد الجيش أحمد باشا أعلى أوسمة الامبراطورية العثمانية وأُغرقا بالأحجار الكريمة ورقيت رتب بقية قادة الجيش. إلا أنه لم يقدر للأتراك أن يحتفلوا طويلاً بانتصارهم على عبد الجليل. فعند ما علم غومة بن خليفة بالهجوم التركي سدد ضربة شديدة إلى الحامية التركية في وادي الخير. وانهزم الأتراك في المعركة الدامية التي استمرت خمس ساعات وانسحبت فلولهم إلى طرابلس. ونتيجة هذا الانتصار تعززت فصائل غومة في منطقة الزاوية وزوارة. وقد أقلقت الهزيمة الوالي التركي وبطانته بشكل جدي. فأرسلت قوات امداد إلى الزاوية برئاسة أحمد باشا. وعند قدوم القوات التركية لم يشتبك غومة معها بل انسحب إلى الجبال بعد أن أنزل ضربته بعملاء الأتراك في هذه المنطقة وانتزع أموالهم المنقولة ونفائسهم.

ولما فشل أحمد باشا المسعور في لقاء غومة وقواته انعطف بجيشه إلى ترهونة لإنزال نقمته بالسكان غير الراضخين. وعاد إلى طرابلس بعد أن قام بعمليات النهب والتقتيل في ترهونة.

بقيت غريان قلعة للثوار. ولم يكن بالإمكان التعويل على اخماد المقاومة في الجبل الغربي بدون الاستيلاء عليها واخضاع سكانها. وكان الأتراك يأملون في أن يتمكنوا عن طريق الاستيلاء على غريان استدراج الفصائل المسلحة لغومة بن خليفة التي ستهب دون شك لمساعدة اخوانها في النضال. وقد أعد أحمد باشا الحملة العسكرية اعداداً دقيقاً فتم تسليح القوات التركية النظامية وتزويدها على أفضل وجه وكان لها مدافع ميدان لعبت دوراً حاسماً في معركة المدينة. وعلى نحو ما كان متوقعاً فقد انضمت قوات غومة المسلحة إلى قوات المدافعين عن المدينة.

جرت خمس معارك طاحنة عند مشارف المدينة وأثناء الاستيلاء عليها. وعلى الرغم من أن الثوار أبدوا معجزات من البطولة والجرأة وأن الخيالة العرب قاموا بتسديد هجمات مباغتة على القوات التركية ببراعة فقد رجحت كفة الأتراك الذين كانوا يتفوقون على الثوار في العدد وفي تنظيم الفصائل وقوة التسليح. ولعبت المدفعية دوراً كبيراً بشكل خاص أثناء الحصار. فتحت ضرباتها كان يبدأ الهرج والتشتت بين المدافعين عن المدينة. وإزاء هذه الظروف لم يكن أمام غومة بن خليفة إلا الانسحاب إلى يفرن تخوفاً من خيانة أعيان غريان. ولما استولى الأتراك على المدينة بدأوا بنهبها وبتقتيل الناس. أما الشيوخ السبعين الذين ألقي القبض عليهم فقد وجهوا إلى طرابلس حيث نفذ فيهم حكم الاعدام وفرضت ضريبة باهظة على الأهالي.

عند بداية 1842 كان عبد الجليل الذي استرد عافيته بعد الهزائم في فزان لا يزال حاكماً على مناطق فزان الواسعة التي كانت تجري من خلالها تجارة ناشطة للعبيد. لكنه كان بحاجة إلى منفذ على البحر من أجل استعادة وضع التجارة عبر

الصحراء، وذلك في وقت كان الساحل بطوله تحت سيطرة القوات التركية. وقد وعد القنصل الإنجليزي وارينغتون عبد الجليل عن طريق وسطائه بتقديم مساعدته في هذه القضية. إلا أن عبد الجليل لم يستطع أن يضع ثقته في ذلك الإنجليزي المراوغ الذي ظل يحيك على مدى عشرين سنة مختلف أنواع المكائد في البلاد. فامتنع عن قبول وساطته وفي 1824 أرسل إلى الوالي علي عشقر رسالة أوضح فيها أسباب استمرار الثورة، كما عبر عن نيته في وقف المقاومة وصرّح باستعداده لدفع الضرائب كل سنة بل وبموافقته على سداد ديون فزان عن السنتين السابقتين.

لكن الوالي لم يصدق عبد الجليل وظل يجهز ضده العمليات الحربية بكل اهتمام ونظمت ضده مطاردة حقيقية دار خلالها عدد كبير من المعارك والاشتباكات. لكن أساليب حرب الأنصار التي انتهجها الثوار كانت تكلل دوماً بالنجاح. فالقوات النظامية التركية ما كانت تلحق بفصائل خيالة عبد الجليل السريعة. ولما كانت خسائر الثوار تعوّض بسرعة كان الأتراك يعقدون آمالهم في إخماد الثورة على القضاء على قائدها. ولقد لجأوا إلى المكيدة لتحقيق ذلك. وساعدهم الإنجليز على تنفيذ خططهم، ذلك أن عبد الجليل بعد أن ملَّ من انتظار ردّ الوالي التركي من طرابلس وافق على لقاء مع وارينغتون لتحديد شروط الاعتراف به حاكماً مستقلاً على فزان. وعند وصوله إلى سرت كان عبد الجليل واثقاً من أنه سيجري مفاوضات مع مبعوث جهة تقف ضد الإدارة التركية. إلا أن القنصل الإنجليزي لم يعرض شيئاً سوى ايقاف تجارة العبيد التي كانت سارية في فزان، بيد أن ذلك لم يكن ضمن صلاحيات القائد العربي ولهذا لم يكن بوسعه الموافقة على ذلك. ولم يكن عبد الجليل قد ابتعد إلا قليلاً بفرقته عن مكان اللقاء عندما تعرض لهجوم الجنود الأتراك الذين كانوا يترصدون خطاه [43، ص 55].

دارت رحى المعركة المريعة بين الأتراك وفرقة عبد الجليل بين سرت وبو نجيم. وأبدى الثوار أعظم ضروب الشجاعة والبطولة في حماية قائدهم لكن القوى كانت غير متكافئة فهوى في ساحة المعركة كل من عبد الجليل وأخوه

سيف النصر وحاكم ترهونة المريض. وحمل رأس عبد الجليل إلى طرابلس فعرض على بوابة قلعة المدينة.

بعد استشهاد عبد الجليل توغّلت فلول قواته المسلحة في أعماق فزان تطاردها الجيوش التركية على الأثر. وفي سبتمبر احتل الأتراك مرزق فغادرت قبيلة أولاد سليمان التي كان يرأسها عبد الجليل أراضي الولاية وتوغلت في سلطنة بورنو. وبعد البطش بعبد الجليل وأنصاره الأوفياء تم استبدال الوالي عشقر في يوليو 1842 بالحاكم العام محمد أمين باشا.

وبقيت طرابلس الغرب وبرقة غير مطوّعتين ففي الجبل الغربي ظل غومة بن خليفة يحكم مستقلاً عن الأترك. ولما كان محمد أمين باشا يهدف إلى نفس الغاية التي هدف إليها سابقوه ـ وهي تطويع أهالي طرابلس وبرقة، العرب ـ والبربر فإنه ـ خلافاً لهم ـ بدل تكتيكه. فكانت مهمته تنحصر في اخضاع العرب بأيدي العرب أنفسهم. وللوصول إلى هذه الغاية استخدم الحاكم العام الإصلاحات التي طبقت في الامبراطورية العثمانية بمناسبة اعلان السلطان التركي عبد المجيد سنة 1839 الخطي شريف خلال مرحلة الاصلاحات (التنظيمات). فقد صدر في استامبول قانون إداري لتنفيذ الخطيّ ـ شريف.

وعلى أساس هذا النظام استحدث محمد أمين في ولاية طرابلس جهازاً إدارياً جديداً فقسم البلاد إلى ألوية وأقضية ومديريات. وكان ثمة مجالس استشارية في كل وحدة إدارية، ووضع على رأس الألوية والأقضية والمديريات الأشخاص الموالين للأتراك من بين الأهالي العرب والبربر. ووزعت الحاميات التركية على المدن الكبرى من الولاية، أما في المراكز الأقل سكاناً فشكلت قطع عسكرية أصغر حجماً، بين من الأهالي. وأنشىء مجلس استشاري يتبع للحاكم العام ويتكون من أعيان مدينة طرابلس كما استحدثت وظيفة الدفتر دار المسؤول عن الأمور المالية في الولاية. وبالإضافة إلى ذلك أعلن عن تطبيق نظام تسجيل الأراضي والأملاك في البلاد وعن اضفاء الصبغة القانونية على جباية الضرائب. وطبق نظام بطاقات المراقبة من أجل ضمان الأمن في الطرقات.

وعلى الرغم من أن الإجراءات المذكورة خلقت مظهرية النظام والأمن في البلاد فإنها كانت عاجزة عن القضاء على الطغيان والفساد اللذين كانا من سمات الإدارة التركية بأسرها كما أنها كانت عاجزة عن تهدئة الثوار الذين يدافعون عن استقلالهم.

وإلى جانب الإصلاحات استخدمت الإدارة التركية الدعاية على نطاق واسع، فكانوا يقنعون المؤمنين بأن السلطان ـ خليفة جميع المسلمين، سيحكم الولاية على أساس قوانين الشريعة وتسود العدالة والخير والرحمة والعطف في البلاد. وكان أعيان طرابلس وبرقة القائمون على الخدمة لدى الأتراك يساعدون على نشر هذه الدعاية. ومن أكثرهم نشاطاً في هذا الميدان أعضاء المجلس الاستشاري التابع للحاكم العام. وبمساعدة هؤلاء الأعيان العرب قرر محمد أمين أن يتغلب على فطنة غومة بن خليفة وأن يستدرجه إليه بالحيلة.

وكان غومة بن خليفة يحاول بدوره أن يسوي العلاقات مع الأتراك. فكانت خطوته الأولى إلى الصلح هي الوقف العملي للعمليات الحربية، ثم وجه بعد ذلك رسالة إلى أعضاء المجلس الاستشاري قال فيها: إنه يضع كل قواته وأمواله في خدمة الامبراطورية العثمانية ويشكرهم على أنهم ضمنوه أمام السلطات التركية. وختم رسالته بقوله: إنه إذا ما رجع في كلامه أو قام بأي تصرف يعارض هذا القرار فإنه سيتحمل العقوبة التي يقرها الشرع في مثل هذه الحالة.

على أساس هذه الرسالة قام أعضاء المجلس الاستشاري بتقديم رسالة استرحام إلى محمد أمين. وجاء في الرسالة الممهورة بأختام رجلي الإفتاء المالكي والحنفي والموقعة من قبل أعضاء المجلس «بما سطره غومة بن خليفة المذكور بخط يده والتزامه بالخدمة والصداقة للدولة العلية وعدم البعد والفساد وأنه ما دام بقيد الحياة لم يقع منه شيء سائر الأمور التي لا تليق» [101، ص 537].

وفي نهاية 1842 وصل غومة بن خليفة مع أنصاره إلى طرابلس حيث

استقبل بكل مظاهر الحفاوة وأدخل في عداد المجلس الاستشاري ومنح لقب البكوية وعين له مرتب شهري قدره (3000) قرش. وبعد قليل استدعى أسرته إلى طرابلس وعلى مدى عدة أشهر، ومن خلال كونه عضو المجلس الاستشاري، قدم غومة الكثير لوقف النزاعات في البلاد، وصار يسوّي علاقاته مع الأتراك، إلا أن الباب العالي كان يضمر خططاً أخرى بصدده.

في الـ 28 من ديسمبر وبناء على أمر من استامبول استدعى محمد أمين إليه غومة بن خليفة وأنصاره المقربين. وفي منتصف الليل ألقي عليه القبض وأرسل على الفور فوق سفينة من حيث نفي إلى طرابزون [133، ص 200].

أشعل اعتقال غومة الاضطراب بين أهالي الجبل الغربي. فاحتكم المحاميد وغيرهم من قبائل المنطقة إلى السلاح من جديد. وقاد المعركة المسلحة في هذه المرة واحد من أتباع غومة وهو علي العزف.

أرسل أحمد باشا الجيش لإخماد الثورة في الجبل الغربي وكان هذا قد اشتهر بين الناس بلقب الجزار لقسوته المنقطعة النظير خلال الحملات التأديبية ضد أهالي ترهونة وغريان. وساق أحمد باشا قواته باتجاه ككلة وهو واثق من النصر على القوات المسلحة المتفرقة الثوار، وهناك دارت معركة حامية بين الأتراك وجيش الثوار الذي يضم فصائل مختلفة من القبائل وسكان المراكز المأهولة. ولم يستطع أحمد باشا تطويق الثوار إلا في اليوم الخامس، لكنهم ظلوا، وهم في الحصار، يقاتلون بشجاعة فائقة حتى كادت القوات التركية المتفوقة أن تفنيهم عن بكرة أبيهم. وقد لعبت المدفعية التركية دوراً حاسماً في الانتصار عليهم.

واتجهت جيوش أحمد باشا بعد ذلك إلى يفرن الواقعة على مسيرة أربع ساعات من المكان السابق للمعركة. وأراد الأتراك أن يستولوا على يفرن بغتة لكن ذلك لم يكن في وسعهم فقد أبدى أهل المدينة مقاومة شرسة ضدهم على مدى يومين. وتكبد الأتراك خسائر فادحة وهم يقضون على التحصينات الجبلية

للثوار. ولم تستطع جيوش أحمد باشا أن تمتلك المدينة إلا بعد القضاء على هذه التحصينات بمساعدة المدفعية.

في مايو من سنة 1843 وبحجة المفاوضات مع زعماء الجبل الغربي وتوزيع البرانس الحمراء ـ رموز سلطة القبائل ـ مضافة إلى النقود والهدايا قام أحمد باشا باستدعاء رؤوساء القبائل ووجهاء سكان المراكز المأهولة إلى يفرن. وبعد القيام بالمظاهر الاحتفالية بالسكان من قبل السلطة تم استدعاء 65 من أشد المناوئين للسلطة التركية في الجبل الغربي إلى خيمة أحمد باشا لتسجيل أسمائهم حسبما قيل لهم وبعد تسجيل الأسماء اندفع حرس الباشا وفقاً لإشارة متفق عليها فقطعوا رؤوس القادة المحليين ثم حملت رؤوسهم إلى طرابلس. لكن البطش لم ينته عند هذا فقد تم أيضاً اعدام 27 من أقرباء غومة بن خليفة، ووضع 20 على الخوازيق، كما قطعت رؤوس 80 من المدافعين عن يفرن [71، ص 274]، وغادرت الجيوش التركية مراكزها بعد هذا التنكيل واتجهت إلى حدود تونس.

ونتيجة لعدد كبير من المعارك استولى الأتراك على مدينة جادو وقلعتها وركزوا حاميتهم هناك. وبعد جمع الضرائب من الأهالي والتي أضيفت إليها مصاريف العمليات الانتقامية أوغل أحمد باشا متجهاً إلى الغرب واستولى على نالوت.

ولكن ما إن هدأت المعارك حتى انتفضت القبائل البربرية في ككّلة ويفرن. وكان سبب ذلك الخبر القائل بتعيين قاضٍ أعلى على قضاء ككّلة غايته تبديل المعتقدات والأعراف الطقسية التي يسير عليها منذ قديم الزمان أتباع المذهب الأباضي الإسلامي في الشمال الإفريقي. وقد أحاط البربر الأباضية بالحامية التركية في ككلّة ودمروا جميع سجلات السكان والأراضي والمستندات الأخرى. وسارع أحمد باشا الذي كان آنذاك موجوداً مع جيشه في جادو بالقدوم إلى منطقة الثوار. وانتهت المعركة الدامية بهزيمة الثوار بعد أن خلفوا تلالاً من القتلى. وكما هي العادة ترافق «تطويع» السكان بعمليات النهب.

ظل الأتراك بكل عناد يقومون بتعقب علي العزف الذي كان يدعو السكان إلى النضال ضدهم ويساهم مساهمة فعالة في المعارك إلا أنه كان ينجو من كمائن الأعداء. عند ذلك أطلق الأتراك العنان لغدرهم. فأكدوا لعلي العزف باسم الله أن له أن يعتمد على رحمة أحمد باشا، وصدقهم الرجل فقدم إلى معسكر أحمد باشا حيث نفذ فيه حكم الإعدام بتهمة الخيانة والحنث باليمين الذي أقسمه على القرآن.

وبعد تطويع الجبل الغربي عاد أحمد باشا عند نهاية 1843 إلى طرابلس. وقد عززت انتصاراته في الحملات التأديبية من هيبته في أوساط الجيش الذي كان يطلق أيديه للتنكيل بالسكان الآمنين وبنهبهم، حتى أثرى الضباط والجنود بطريقة جشعة. فعلى مدار صيف 1843 كانت تسير خطوطاً طويلة في طرابلس العربات المحملة بالأمتعة التي انتزعت من السكان الآمنين. وقد أدى تأييد أحمد باشا من طرف الجيش إلى ازدواج السلطة في الإيالة.

في نهاية 1843 اعترفت غدامس بالإدارة التركية فأرسل إلى هناك أول حاكم تركي لكنه قتل في الطريق فنهض يعقوب الزنجي الذي عين في مكانه بالحكم هناك فترة طويلة بفضل السياسة المرنة التي انتهجها معتمداً على الحامية التركية.

أقام الأتراك الإدارة في فزان ووضعوا حسن عزيز باشا على رأسها. إلا أن الهدوء الذي فرض في البلاد لم يدم طويلاً. فالشعب لم يكن راغباً في الخضوع للأتراك، ولم يؤد عمليات الإعدام ولا النهب الشامل إلى تحطيم إرادة السكان في المقاومة؛ وعند اغسطس من سنة 1844 اضطرمت شعلة الثورة من جديد.

فميلود، ابن عم غومة بن خليفة، الذي كان قد اعتقل معه وأرسل في البداية إلى استامبول ومنها إلى طرابزون، نجح في الفرار من سجنه بعد سنة. ووصل إلى مالطا ومنها توجه إلى جربة؛ وتمكن، بدعم من باي تونس، من العودة إلى طرابلس الغرب وأشعل الثورة فيها. ومن جديد هرع الجنرال التركي أحمد باشا إلى الجبل وكان قد عين نائباً للحاكم هناك. وفي هذه المرة أطلق يديه

بصورة أكثر حرية وأخمد الانتفاضة بشراسة مريعة فأحرقت عشرات القرى وتعرضت يفرن لتخريب شديد وأبيدت أسرة ميلود أما هو فتمكن من الفرار إلى تونس.

كانت الثورات تشتعل بين الفينة والفينة في البلاد ردّاً على شراسة الجيش وفرض النظم التركية. وفي ذلك الوقت كانت العلاقات قد ازدادت تفاقماً بين محمد أمين وأحمد باشا بسبب اختلافات الرأي حول أساليب اخماد ثورات الأهالي وتكتيكها. وقد اعتمد الباب العالي على الشرط القائل بأن مدة وجود الوالي في منصبه تتحدد بناء على النظام الإداري الجديد بأربع سنوات. فسارع إلى استدعاء محمد أمين لتخفيف حدة التوتر في الولاية وعين محمد رجب باشا في مكانه.

وفي ديسمبر سنة 1847 ونتيجة الحصار الذي ضربه أهالي ككلة الثائرون قتل أحمد باشا. فوجهت القوات التركية من جديد إلى المنطقة المضطربة وكانت في هذه المرة تحت رئاسة بشير بك. وكان الانتقام رهيباً فقد سويت ككلّة بالأرض وأنزل العقاب الشديد بالأهالي [47، ص 36].

ورغبة من محمد رجب باشا في تغيير خططه عين خصم غومة بن خليفة، البربري المعروف باسم قاسم، متصرفاً على الجبل الغربي. وعلى الرغم من أن هذا التكتيك لم يكن جديداً في ظروف الاضطرابات الشعبية المتواصلة فإنه كان يعد بنجاح مؤقت. وفي الواقع، استطاع الأتراك، بمساعدة قاسم، أن يخضعوا الأهالي حتى سنة 1835 وكان هؤلاء يأملون في الحصول على حريتهم في عهد الحاكم الجديد.

وفي ديسمبر 1848 تم استبدال محمد رجب باشا بحاجي أحمد عزت الذي وصل إلى طرابلس صحبة شريف باشا، حاكم برقة الجديد [84، ص 30].

بدأ السخط المتفاقم من السلطة التركية يظهر في مدن الجزء الساحلي من طرابلس الغرب وقراها وبين البدو والرحل. فضريبة «المَوْنة» الجديدة التي فرضها

الباب العالي على بعض مقاطعاته كانت سارية أيضاً على ولاية طرابلس الغرب. وكان فرض هذه الضريبة يتطلب اجراء تسجيل للسكان البالغين. وقد أثار البدء بالتسجيل وجمع الضرائب القلق بين الأهالي. أما الطرابلسيون الذين أمضوا الخدمَة العسكرية فرفضوا دفع هذه الضريبة رفضاً قاطعاً [61، ص 396].

وزادت الاضطرابات أكثر بسبب وباء الكوليرا الذي بدأ سنة 1850. وأدت الكارثة الرهيبة إلى قيام الكثيرين من سكان طرابلس والمناطق المحيطة بها بمغادرة البلاد بحثاً عن النجاة في مالطا وتونس بل وفي الجزائر ومصر. وبلغت الوفيات بسبب الكوليرا حدوداً كبيرة. فخلال ثلاثة أشهر فقط توفي في طرابلس 800 شخص. وتقلص عدد سكان المدينة إلى 5 آلاف نسمة خلال فترة الوباء نتيجة لارتفاع نسبة الوفيات وبسبب الهجرة [6، ص 397]، هذا بينما لم تتخذ السلطات التركية أية اجراءات تجاه هذه الكارثة العفوية وهو ما زاد من سخط السكان، وثم التعبير في كل مكان عن الاستعداد لاستئناف الصراع المسلح.

ولما كان وجهاء طرابلس يربطون كل ويلات السكان بالوالي فقد بعثوا برسالة إلى استامبول يطالبون فيها بإرسال حاكم «جيد» وأكدوا على أن يكون من المذهب المالكي الذي يتبعه غالبية السكان في طرابلس وبرقة وليس من المذهب الحنفي الرسمي الذي يتبعه الأتراك في الأساس.

وتفاقم قلق الباب العالي على ولاية طرابلس الغرب بسبب ازدياد السياسة التوسعية لفرنسا في الشمال الافريقي. فلوي نابليون الذي أصبح سنة 1848 رئيساً للجمهورية الفرنسية زاد من نشاط السياسة الاستعمارية. ومن أجل تطبيقها الناجح أخذ يعد حلفاً مع انكلترا للقيام بالأعمال المشتركة في الشرق الأوسط والشمال الافريقي. وقد تشكل هذا الحلف عملياً في بداية سنة 1850 وأحدق الخطر الجدي بمناطق الامبراطورية العثمانية في الشمال الافريقي. وانطلاقاً من ذلك عزز الأتراك قواتهم في ولاية طرابلس. فارتفع عددها إلى 10 آلاف من المشاة و 1,5 ألف من الخيالة حتى سنة 1851؛ أما بالنسبة للمدفعية فكانت تتكون من خمس بطاريات في هذه المرحلة. وامتلأت المستودعات بالأسلحة والذخائر

التي يمكن بواسطتها تسليح 15 ألفاً من جنود الريف من الأهالي في حال الضرورة [84، ص 308].

كان الوضع الداخلي والخارجي المتأزم في الولاية سبباً في استدعاء الباب العالي للحاج أحمد عزت باشا سنة 1849 وجاء مصطفى نوري باشا بدلاً منه. وبدأ الوالي الجديد نشاطه باصدار أوامره بإلقاء القبض على من تجرأ وأرسل إلى استامبول طالباً تعيين والٍ من المذهب المالكي فتم اعتقال 15 شخصاً وعزل مدير المنشية من منصبه وتواكبت موجة الاعتقالات مع القلاقل التي سببها الاحصاء وامتناع سكان المنشية والساحل عن دفع ضريبة المونة. فالاعتقالات ومختلف أشكال الضغوط مضافة إلى الإلحاح المتشدد على دفع ضريبة «المونة» ساعد بمجموعه على تنامي السخط بين الجماهير الشعبية وازدادت المشاعر المعادية للأتراك في البلاد بصورة حادة في مرحلة دخول تركيا الحرب ضد روسيا والتي رآها الأهالي فرصة لإعلان الاستقلال [98، ص 32].

وترتبط المرحلة الجديدة من المد الكفاحي المعادي للأتراك في طرابلس الغرب باسم غومة بن خليفة. ففي 1855 وإبّان حرب القرم تيسر لغومة الذي كان رهين الأسر في طرابزون أن يفر ويختفي في تونس، وكان الوضع في طرابلس الغرب آنذاك متوتراً حتى اللحظة الحرجة وقابلاً للانفجار، فقد كان السكان مسحوقين بالضرائب يعانون من العسف التركي وكانت تونس وفرنسا تزيدان من سخط الأهالي مستعينتين بصعوبات الوضع في الولاية.

في 1855 وفي رسالة وجهها مصطفى نوري باشا، والي طرابلس إلى وزير خارجية الامبراطورية العثمانية قدم وصفاً لنوايا فرنسا نحو ولاية طرابلس. فطبقاً للخطة الفرنسية يجب أن تضم متصرفية بنغازي إلى مصر بينما تضم طرابلس ومتصرفيّتا الجبل الغربي والخمس إلى تونس. ويعين في طرابلس حاكم من أسرة يوسف القرمانلي يوضع تحت اشراف باي تونس ويأتمر بأوامره. وترسل تونس إلى طرابلس ما يكفي من القوات لضمان مصالحها. ووضع في الحسبان أن تدفع الضرائب السنوية لتونس.

وبعد أن تلقى غومة بن خليفة ردّ مصطفى نوري باشا المتضمن رفض الإذن له بالعودة إلى الوطن قرر أن يقطع سراً حدود ولاية طرابلس. وفي يوليو من سنة 1855 وصل إلى نالوت. وعلى طول طريق مسيره كان أهالي طرابلس الغرب يحيونه تحية البطل، محرر الجبال. ومنحته الحماسة التي قوبل بها ثقة في قراره باعلان ثورة شاملة في البلاد. وسرعان ما استجاب لندائه أهالي جادو والزنتان ويفرن. وزحف إليه مؤيدوه من كل صوب وقرعت الطبول في القرى داعية إلى الثورة، وما هو إلا قليل حتى تصاعدت ألسنة النيران على ذرى الجبال دليلاً على بدء الثورة. فقد كان الجبل الغربي يقف وقفة واحدة ضد الطغيان التركي.

من الفرق المسلحة المتناثرة تمكن غومة من تشكيل جيش من الثوار تقدم به لتطويق عاصمة الجبل الغربي. وأبدت الحامية التركية المؤلفة من 500 مقاتل من الجيش النظامي و 600 من الخيالة من بين الأهالي مقاومة لجيش الثوار الذي كان كبيراً في عدده متنوعاً في ألوانه. يضاف إلى هذا أن الوالي مصطفى نوري باشا أرسل إلى الأتراك بتعزيزات برئاسة اسماعيل بك.

وفي الـ 5 من يوليو سنة 1855 وصلت الفرقة التركية التي تضم 8 آلاف مقاتل بينهم مقاتلون من المجندين العرب البربر إلى مكان الرومية القريب من يفرن حيث التقى بفصائل الثوار. وكان الفوز في البداية حليف الأتراك وهرعت فصائل من يفرن لنصرة الثوار وحضر غومة بنفسه يحض المقاتلين على النصر الحاسم. واستعان آنذاك بحيلة تمكن بفضلها من أن يستميل إلى صفه قسماً كبيراً من الجنود البربر. وتتلخص الحيلة في أنه دعا أهل الجبال إلى أن يمتنعوا عن اطلاق النار على أشقائهم وأن يوجهوها إلى الأتراك. ولما لاحظ العرب ذلك أبت نفوسهم أن يقصروا في ميدان الكرم فتوقفوا عن الرمي. ولما أدرك الأتراك أنهم قد خذلوا سارعوا إلى طلب النجاة بالهزيمة، فوقعت المدفعية كلها وخزينة الحملة في أيدي الثوار وفضلاً عن ذلك وقع قائد الحملة التركية إسماعيل بك نفسه في الأسر.

بعد الهزيمة الساحقة التي لحقت بالفرقة التأديبية قام رجال الحامية التركية في يفرن والحاكم قاسم بتسليم أنفسهم أسرى. وهكذا استعاد غومة بن خليفة سلطته على جزء كبير من طرابلس الغرب. ودعا في عرائضه إلى السلطان عبد المجيد وفي رسائله إلى الزعماء المشاركين في الثورة إلى أن تحكم الولاية باسم السلطان عن طريق ممثل لأسرة القرمانلي وأشير إلى مطلب إعادة الأسرة القرمانلية في رسائل غومة بن خليفة إلى القنصلين الفرنسي والإنجليزي، فقد أكد لهما بأنه لم يقم بالثورة ضد السلطان بل ضد الحكم الفاسد للولاة الأتراك الذين لم يهتموا بشؤون الرعية بل انصرفوا إلى جمع الأموال [84، ص 309].

في هذه المرحلة قام الفرنسيون بنشاط خاص عبر قنصلهم ليون لاروشا الذي اتصل بغومة بن خليفة ووعده خلال مقابلاته التالية معه بالسلاح والمؤن [43، ص 59]. ذلك أن قحطاً دورياً حل بطرابلس الغرب سنة 1855، فلم تكن اقتصاديات سكان تلك المنطقة التي دمّرها نهب الحملات التأديبية والضرائب المرهقة لتفي بحاجات السكان وجيش الثوار من المواد الغذائية. إلا أن آمال غومة بن خليفة في الحصول على المؤن التي وعد بها السفير الفرنسي لم تتحقق. وكان السكان الجياع يطالبون بالأغذية، ولما كان الحصول عليها بطريق طرابلس محالاً بسبب الحصار التركي فقد وجد غومة نفسه مضطراً لتحصيل المواد الغذائية بقوة السلاح.

بدأ غومة هجومه بالزحف على غريان وكان هدفه التالي احتلال طرابلس وسار الهجوم بطريقة ناجحة فاستولت فصائل غومة المسلحة على الزاوية وزحفت حتى جنزور وقرقارش الواقعة على مسيرة ثلاث ساعات من طرابلس. وانهزمت القوات التركية وكان السكان في كل مكان يقدمون العون إلى غومة وينضم إليه المقاتلون الجدد خطوة بعد خطوة، إلى أن بدأ أخيراً استعدادته لاحتلال طرابلس.

وأدرك الباب العالي حجم التهديد المحدق بالولاية فسارع باستدعاء مصطفى نوري باشا، وفي أكتوبر سنة 1855 وصل إلى طرابلس الوالي الجديد عثمان مختار باشا [84، ص 310] وكان الأتراك حتى ذلك الحين قد رموا في طرابلس بتعزيزات مكونة من أربعة طوابير خيالة من مصر وطابورين من المجندين الأتراك. وعند منتصف يناير 1856 أنزلت في أرض الولاية فرقة من الألبان تعدادها 300 مقاتل كانت جزءاً من عصابات الباش بزق السيئة السمعة. وبعد أن جمع عثمان باشا حملة تأديبية كبرى تقوم في أساسها على الجيوش النظامية انتقل إلى الهجوم.

في الجولة الأولى التي تواصلت عدة ساعات كان النصر حليف الأتراك. فالقوات التركية كانت متفوقة في تنظيمها وتدريبها وتسليحها الحديث على جيش غومة الذي يبلغ تعداده 20 ألفاً تم تجميعهم بسرعة وتسليحهم بشكل سيء. واستطاع غومة أن يتخلص من مطارديه تحت جنح الظلام وأن ينسحب إلى جنزور. إلا أن القوات التركية استطاعت أن تلحق به في اليوم التالي هزيمة جديدة وألزمت قواته بالانسحاب إلى الزاوية وفي نهاية الأمر تراجعت فلول فصائل الثوار التي أنهكها القتال إلى الجبال.

بدأت القوات التركية تزحف طابوراً قوياً على غريان واستولت عليها في ديسمبر 1855 وتركزت في الـ 20 من يناير في يفرن من جديد. وفي ذلك الوقت أدرك غومة الذي كان قد تحصن في جادو أن الشعب قد تعب من الحرب وأنهكته المجاعة ووباء الكوليرا ولم يعد جنوده الذين انهاروا أمام المجاعة وكلوا من المسير بقادرين على مجابهة الجنود الأتراك بنفس الطاقة السابقة في وقت كان من الصعب عليه أيضاً تعويض الخسائر. فتوجه رفقة 72 من خيرة أنصاره الأوفياء إلى تونس وضرب فيها معسكره غير بعيد عن حدود طرابلس الغرب ثم اتجه برسالة إلى باي تونس يطلب فيها أن يقبله وأن يدافع عنه أمام الباب العالي.

كان باي تونس يحاول أن يستفيد من غومة في تحقيق أهدافه فقد كان

يحمل مخططات ضم طرابلس الغرب إلى تونس. فعلى الرغم من الأوامر الواردة من استامبول بحرمان عدو طرابلس من الملجأ وبمساعدة والي طرابلس في القبض عليه فإن غومة استقبل استقبال الأبطال. وأخذ يلتف حوله معارضو الوجود التركي لا في طرابلس فحسب بل وفي تونس. فشكل فرقة خيالة وبدأ بتسليح قواته وتنامت شعبيته بسرعة حتى صار قوة يحسب خطرها في تونس وهذا ما أثار خوف الباي فعمل على التخلص منه. وكان الباي التونسي يدرك أن غارات غومة من الأراضي التونسية يمكن أن تؤدي في المستقبل إلى عواقب وخيمة، وهو ما يفسر بذله كل مساعيه لابعاد غومة وخيالته إلى طرابلس الغرب.

في 1856، وبعد أن قطع غومة بن خليفة الحدود في منطقة غدامس بدأ حرب العصابات. إلا أن وضعه كان صعباً. فالأهالي الذين أنهكتهم المجاعة والأمراض ونهب الأتراك وبطشهم لم يعودوا يؤمنون بانتصار غومة واتسمت استجاباتهم لنداءته إلى الثورة بالتذمر والاستياء ووجهت قوات تركية لقتال العصابات في منطقة غدامس فكانت تقمع بشراسة أي محاولة للمقاومة.

وبعد أن بقي غومة بن خليفة مع مجموعة صغيرة من أنصاره الأوفياء قرر أن يستتر جنوبي البلاد، فاستخدم مختلف الحيل حتى نجح في التخلص من مطاردة الأتراك. إلا أن هؤلاء قبضوا على اثنين من الصيادين العرب وأخضعوهما للتعذيب ليعترفا بمكان غومة بن خليفة. وبعد أن قطعوا رأس أحدهما وافق الثاني تحت التعذيب على أن يكشف الملجأ. وقد حارب غومة وأنصاره ببسالة واستشهدوا في معركتهم ضد الخيالة التركية المتفوقة عليهم. وحدث ذلك على بعد 100 كيلو متر من غدامس. وحمل رأس غومة إلى طرابلس وعرض أمام عيون الجميع. وبعد مصرعه تمكن والي طرابلس من أن يكسر ولو إلى حين موجة انتفاضات أهالي طرابلس الغرب ضد الاحتلال التركي.